



الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣١٤

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تعقد اللجنة اليوم اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسرني أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة؛ ومعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد خورخي باليسترو، ممثلا لرئيس مجلس الأمن؛ ومعالي السيد باليهكارا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ ومعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الفلسطينية، ممثلا لفلسطين في هذه الجلسة الخاصة؛ والسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

إليكم جميعا، السادة السفراء، والممثلين والمراقبين الدائمين، والوزراء المفوضين وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات الحكومية الدولية، وكبار شخصيات السلك الدبلوماسي الدولي، ومثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والضيوف الذين تجاوبوا بأعداد كبيرة مع دعوة اللجنة للمشاركة في هذا الاجتماع الرسمي - أوجه تحياتي القلبية وأرحب بكم ترحيبا حارا.

سأدلي الآن ببيان باسم اللجنة.

تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اجتماعا رسميا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. ويعود التقليد القاضي بتنظيم اجتماعات رسمية مثل اجتماع اليوم، إلى ٣٠ عاما. وكل سنة، يجتمع أعضاء المجتمع الدولي في مثل هذا اليوم، على تنوعهم، ومن جميع أنحاء العالم، للإعراب عن دعمهم الثابت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الطارئة إليها. وانقطاع إمدادات الوقود، الذي تعتبر إسرائيل مصدره الوحيد، قد أغرق غزة في الظلام وابتلاها بالبرد مع بداية فصل الشتاء. وسوء التغذية المزمن آخذ في الازدياد، والأمن الغذائي المتدهور تدريجياً يعاني منه ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من السكان. ووفقاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن استمرار إغلاق نقاط التفتيش داخل غزة وخارجها، التي بلغ عدد سكانها ١,٤ مليون نسمة، يشكل عقاباً بدنياً ونفسياً للسكان.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشيد بتفاني موظفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، الذين يعملون بدون كلل في الميدان لكي يقدموا إلى الشعب الفلسطيني المساعدة التي تشتد حاجته إليها. ومن المرجح أن تتفاقم هذه المشاكل بفعل الأزمة المالية العالمية الحالية. وتشكل الحالة في غزة تهديداً متزايداً للسلام.

وفي الضفة الغربية، هناك حوالي ٦٣٠ نقطة تفتيش والحدود الفاصل التي تعيق حرية حركة الفلسطينيين وتقوض مؤسسات السلطة الفلسطينية. يتعرض الفلسطينيون في الضفة الغربية كل يوم للقصف والاعتقال من جانب القوات الإسرائيلية. وعدد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يتجاوز بكثير ١٠.٠٠٠ أسير. والأسرى الفلسطينيون محتجزون على الأرض الإسرائيلية في انتهاك للقانون الدولي.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، فإن بناء المستوطنات متواصل، مما يقوض العملية السياسية. ومما يثير الانزعاج على نحو خاص في الآونة الأخيرة المستوى غير المسبوق لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد أدانت اللجنة مراراً أعمال العنف، لا سيما تلك التي ترتكب ضد المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. وقد

لتطلعات الشعب الفلسطيني بالتمتع الكامل بحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كما حددها الجمعية العامة، هي حق تقرير المصير من دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. وممارسة هذه الحقوق تمثل عنصراً هاماً في أي تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

واحتفال هذه السنة يحمل معنى خاصاً، حيث أنه يصادف الذكرى الستين لتشريد اللاجئين الفلسطينيين. وبعد ستة عقود، ما زال اللاجئون الفلسطينيون غير قادرين على العودة إلى ديارهم، التي قد تكون على مسافة قصيرة منهم. لقد مر ستون عاماً منذ أن أجبر مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على مغادرة ديارهم. وقد ضاعفت الأجيال المتلاحقة من أعداد لاجئي ١٩٤٨. وعدد المسجلين منهم لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والذين يتلقون المساعدة منها، يزيد اليوم على ٤,٦ مليون شخص. وتثير حالة قرابة مليون لاجئ يعيشون حالياً في غزة قلقاً خاصاً.

لقد اتخذت الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة على مر السنين عدداً لا يُحصى من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، ولا يزال معظمها لم ينفذ. زيادة على ذلك، فإن الشعب الفلسطيني يعيش منذ ٤١ عاماً تحت الاحتلال، وما زال مشتتاً ومشرداً وعلماً الجنسية ومنفياً، مما يجعله عديم اليقين بالنسبة لحاضره ومستقبله.

وكما أشار إلى ذلك بحق العديد من المراقبين، فإننا على حافة كارثة إنسانية ناجمة عن أعمال بشرية في غزة، والتي حتى الأمم المتحدة منعت من إيصال المعونات الإنسانية

خلال دعم وتيسير الاتصالات العادية التي أقامها المؤتمر بين الجانبين. وأملنا كبير في إمكانية إحراز تقدم كبير في المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي بفضل ذلك الزخم الجديد. وأي تقدم في عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيكون صعبا بدون تحقيق الوحدة الفلسطينية. وينبغي أن يفعل المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الإقليمية كل ما بوسعها لِم شمل الشعب الفلسطيني.

الشرط المسبق لإحراز التقدم في المفاوضات ينبغي أن يكون إحداث تغيير في الحالة الميدانية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وما من شيء آخر غير إحداث تغييرات ملموسة سيؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية لتيسير المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم بغية التوصل إلى اتفاق شامل وعادل ودائم بشأن جميع المسائل العالقة. وعلى أقل تقدير، ينبغي فتح جميع نقاط العبور إلى قطاع غزة فوراً، وينبغي إيقاف جميع أنشطة الاستيطان وتدمير البيوت الفلسطينية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ مزيداً من الخطوات الحازمة لحماية الشعب الفلسطيني، وكفالة احترام القانون الدولي في جميع أرجاء المنطقة، والتمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السعي إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة يجب أن يستند إلى مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، التي يجب تنشيطها. إن شهوراً من المفاوضات المستمرة لم تفرض بعد إلى سد الفجوة بين الخطاب البلاغية المنمقة والواقع المرير في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة.

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): بمشاعر مختلطة أشارككم

دعت إلى وقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل، فضلاً عن عمليات التوغل والقصف الجوي وغيرها من التدابير غير المتكافئة للعقاب الجماعي التي تتخذها إسرائيل ضد سكان غزة، والمخطورة على نحو صريح بموجب المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.

وتحت اللجنة على الفتح الفوري لنقاط التفتيش بين قطاع غزة وإسرائيل، لا سيما للمرضى الذين يحتاجون إلى العلاج العاجل وغير المتوافر في غزة وللمعونات الإنسانية وغيرها من احتياجات السكان هناك.

كما أنها تحت المجتمع الدولي على دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في سعيهم إلى السلام. ينبغي أن تكون المسألة الفلسطينية الأولوية القصوى للمجتمع العالمي في صون السلام. وقد عقدت اللجنة والمجتمع الدولي آمالاً كبيرة على استئناف عملية السلام، التي كان من المفروض لاجتماع أنابوليس، الذي عقد قبل عام، أن يعطيها زخماً كبيراً.

غير أننا، وبدلاً من الاقتراب أكثر من إقامة دولة فلسطينية، شهدنا إنحاز ٥٧ في المائة من الحدار الفاصل، والترخيص مؤخرًا لبناء مستوطنات جديدة، لا سيما في القدس الشرقية وحولها، وازدياد معدل تدمير منازل الفلسطينيين بنسبة ٢٥ في المائة، والقيام بأعمال الحفريات قرب حرم المسجد الأقصى، وزيادة نقاط التفتيش وغيرها من العراقيل لتقييد الحركة في الضفة الغربية بنسبة ١٢ في المائة، وحمولات الاعتقالات المنهجية في جميع أنحاء الضفة الغربية، وازدياداً غير مسبوق في أعمال العنف التي يقترفها المستوطنون الإسرائيليون.

لقد قال القادة الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء في الآونة الأخيرة إنه لم يعد هناك سوى قليل من الوقت للتوصل إلى حل الدولتين. وتحت اللجنة المجتمع الدولي على صون الزخم الذي أوجده اجتماع أنابوليس من

وبينما أتكلم هنا اليوم، يتحمل ١,٥ ملايين فلسطيني تقريبا حصارا غير مسبوق في قطاع غزة. وسمعت صباح هذا اليوم أن هذه التدابير خففت إلى حد ما، ولكنني لا أعلم حقيقة ومدى ذلك التخفيف. فجميع المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة مغلقة، مما يمنع حتى إيصال الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الأمم المتحدة. ويؤدي انعدام الوقود إلى إغراق السكان في الظلام والبرد. وتنفذ الأدوية الأساسية. وسوء التغذية مزمن ويجري استنفاد آليات التكيف للسكان.

وبروح التضامن، أناشد المجتمع الدولي رفع صوته ضد هذا العقاب الجماعي لسكان غزة. ويجب علينا أن ندعو إلى إنهاء هذا الاعتداء الواسع على حقوق الإنسان. وأدعو إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، إلى السماح بدون تأخير بإدخال الإمدادات الإنسانية وغيرها إلى قطاع غزة.

وفي أغلب الأحيان تغطي على الحالة في الضفة الغربية الأزمة الإنسانية التي تواجه غزة. ومع ذلك، لا يمكننا التغافل عن وجود أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش وغيرها من العوائق أمام حرية التنقل داخل الضفة الغربية. وعلينا أن نرفض استئناف هدم المنازل خلال أشهر البرد والتوسع الاستيطاني بلا هوادة الذي ما زال يؤذن به بصورة رسمية. ولا بد أيضا من إنهاء الزيادة غير المسبوقة في الهجمات العنيفة التي يشنها المستوطنون على السكان الفلسطينيين.

إن العمل الذي يتم القيام به ضد الشعب الفلسطيني يبدو لي، بالرغم من اختلافه، صيغة لسياسة الفصل العنصري البغيضة. ولا يمكن أن يسمح وينبغي ألا يسمح باستمرار ذلك العمل. وتبرز هذه الحالة التي لا يمكن احتمالها الحاجة العاجلة إلى استئناف عملية حقيقية للسلام ويمكن أن تحرز نتائج ملموسة في المستقبل المنظور. وحتى الآن، لم تحرز نتائج المفاوضات المستمرة بلا نهاية بين شريكين غير متساويين إلى

اليوم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذه المناسبة التي تنظمها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكما تعلمون، يشكل التضامن مفهوما محوريا لعملتي بصفتي رئيس الجمعية العامة. وأود أن أشكر اللجنة على جهودها المتفانية لحشد تضامنا مع الشعب الفلسطيني، متابعة للولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة.

إننا اليوم نشير إلى أنه، في هذا الشهر قبل ٦١ عاما، اتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي ١٨١ (د-٢)، الذي يدعو إلى إنشاء دولة يهودية ودولة عربية. والآن تحتفل دولة إسرائيل، التي أنشئت فيما بعد في عام ١٩٤٨، بالعام الـ ٦٠ لوجودها. ومن المخزي أنه ما زال لا يوجد دولة فلسطينية للاحتفال بها. وبالرغم من كل الحجج، فإن هذه الحقيقة تسخر من الأمم المتحدة وتضر بصورتها ومكانتها بصورة خطيرة.

وكما ذكرت في خطابي الأول أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، فإنني أرى أن الفشل في إنشاء دولة فلسطينية وفاء بالوعد المقطوع يشكل أكبر فشل في تاريخ الأمم المتحدة. ومضى ٦٠ عاما على طرد حوالي ٨٠٠.٠٠٠ فلسطيني من ديارهم وبعيدا عن ممتلكاتهم واضطروا لأن يصبحوا شعبا لاجئا ومشردا ومهمشا.

ولا يمكننا أن نتجنب المفارقة المريرة لكوننا سنحتفل الشهر المقبل بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يجسد حق تقرير المصير لهذا الشعب نفسه. ونحن نشهد عقودا من الظروف المروعة التي استمرت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بيد أن وعد - حق - الشعب الفلسطيني في إقامة وطن ما زال بعيد المنال اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إن الفلسطينيين محرومون من حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وإقامة دولة، منذ ما يربو على ٦٠ عاما. والإسرائيليون يعيشون في ظل إحساس دائم بانعدام الأمن. وثمة سبيل وحيد لمعالجة هذه الحقوق والمخاوف المشروعة، ألا وهو إنهاء الصراع وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

استأنف الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات الثنائية قبل عام في أنابوليس. واتفقوا على محاولة التوصل إلى معاهدة سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وأشعر بالأسف لأنه يبدو من غير المحتمل بلوغ هذا الهدف. ومع ذلك، نرحب الطرفان في خلق الثقة وبناء إطار، وهو أمر لم يكن له وجود قبل مجرد عامين. ويجب علينا ألا نقلل من قدر ذلك الإنجاز.

إنني أشيد بما أبداه الرئيس عباس ووزيرة الخارجية ليفني خلال الاجتماع الأخير للمجموعة الرباعية في شرم الشيخ في وقت سابق من هذا الشهر من التزام بمواصلة المحادثات خلال العام المقبل وبالسعي للتوصل إلى تسوية كاملة ونهائية. إن المفاوضات الحالية مبشرة وجوهرية. ولا بد أن تكون هذه عملية لا رجعة عنها وليست عملية مفتوحة، ويجب أن تحل قضايا الوضع الدائم للقدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والأمن والمياه.

إن شاغلي الرئيسي في الفترة المقبلة مباشرة هو الحالة على أرض الواقع. ففي الضفة الغربية، حققت الجهود الدؤوبة للسلطة الفلسطينية بقيادة رئيس الوزراء فياض تقدما في القطاع الأمني وبناء المؤسسات. وأصبحت مدن الخليل وجنين ونابلس أماكن أكثر أمنا اليوم عما كانت عليه قبل مجرد بضعة شهور. وآمل أن تستمر هذه الجهود بطريقة تكفل تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

حد كبير. وما نحن بحاجة إليه هو شعور متجدد بالتضامن بغية استلهم الإرادة السياسية والشجاعة ومنظور أوسع بشأن الصراع. وينبغي أن يشمل هذا إحياء مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وعلى المجتمع الدولي ألا يدخر وسعا في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء على التوصل إلى حل يحقق هدف وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مستمرة عن تسوية قضية فلسطين بجميع جوانبها ووفقا للقانون الدولي. ولنتأكد من ألا تصبح هذه المسؤولية مسؤولية دائمة لا نهاية لها إطلاقا.

إن العداء بين أشقائنا وشقيقاتنا الإسرائيليين والفلسطينيين يشكل مأساة مريرة ومستدامة من تلقاء ذاته. ويجب علينا أن نجد سبلا جديدة للتخفيف من هذا العداء ولتمكين كلا الشعبين من تأكيد صلاتهما التاريخية للتآخي. وأناشد المجتمع الدولي كسر حالة الجمود السياسية التي تديم بصورة خبيثة هذه الكراهية والعزلة وإساءة المعاملة. ولا بد أن يدفع تضامنا إلى اتخاذ إجراء ملموس لاستيفاء تلك الحقوق البعيدة المنال التي يعتبرها معظمنا أمرا مسلما به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام.

أود أن أعطي الكلمة لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارككم هذا الاحتفال السنوي. وفي هذا اليوم من كل عام، نعرب عن تضامنا مع الشعب الفلسطيني. ومن جانبي بصفتي الأمين العام، اشدد على التزامي ببذل قصارى جهدي في البحث عن تسوية عادلة ودائمة وشاملة وعاجلة لقضية فلسطين.

الحاسمة في سعيه من أجل الحرية وإقامة الدولة، أن يقدم زعماء الأمة على الفصيلة والسعي من أجل السلام على جميع الاعتبارات الأخرى.

وأشيد بجهود المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود الزعماء في المنطقة الذين يعملون بكبد لدعم الطرفين. إن دور المجتمع الدولي حيوي في هذه المرحلة التي يكتنفها عدم اليقين والتغيير. وسأحث الإدارة الجديدة للولايات المتحدة على المشاركة بصورة نشطة في هذه العملية من البداية باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. وسأناشد المجموعة الرباعية أيضا استئناف الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل ومواصلة إظهار التزام سياسي ثابت. وينظر أعضاء المجموعة الرباعية بصورة نشطة في عقد اجتماع آخر قبل نهاية هذا العام. وسأواصل الدعوة إلى زيادة الاهتمام بمبادرة السلام العربية.

إنني أواصل حث المانحين على أن يكونوا أسخياء وأن يفوا بالتعهدات التي قطعوها في مؤتمر باريس للمانحين لدعم السلطة الفلسطينية. وفي المقام الأول، سأكفل أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها كاملا في السعي من أجل السلام، حتى في الوقت الذي تواصل تقديم المساعدة في المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد واجهنا صعوبات كثيرة في العام المنقضي، لكنه كان أيضا فترة حاسمة في تهيئة الأجواء للسلام. يجب أن يكون عام ٢٠٠٩ العام الذي تؤتي فيه هذه الاستعدادات ثمارها. لنعمل جميعا بشكل بناء ودون كلل وبدأب لمساعدة الطرفين على تحقيق ذلك. فذلك هو أقل ما يستحقه الشعب الفلسطيني ويحتاج إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه المهم. وبالنيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن عميق الامتنان له على جهوده الشخصية التي لا تعرف الكلل للوصول إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

يجب على إسرائيل بذل المزيد لتوطيد هذه الجهود الفلسطينية ومساعدتها. وأهيب بإسرائيل بقوة أن تتقيد بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، التي أعيد التأكيد عليها في أنابوليس ومرة أخرى في شرم الشيخ، بوقف النشاط الاستيطاني وإزالة النقاط الاستيطانية وفتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

ويجب على إسرائيل أيضا أن تحجم عن أي تصرفات انفرادية في القدس، مثل أعمال الهدم والطرد، التي تقوّض الثقة أو تغير الوضع القائم. إنني أدرك شواغل إسرائيل الأمنية، لكن تحسن بيئة التعاون الأمني لا بد أن يؤدي إلى تخفيف إجراءات الإغلاق في الضفة الغربية لزيادة الاستقرار وإعطاء دفعة للاقتصاد الفلسطيني هو في أمس الحاجة إليها.

لا تزال الحالة في قطاع غزة مدعاة لقلق كبير. وأدعو إلى اتخاذ تدابير فورية لتخفيف الإغلاق شبه الكامل لغزة، والذي يؤدي إلى الحرمان من الإمدادات الأساسية والكرامة البشرية على نحو يثير القلق. وأدين بلا تحفظ إطلاق الصواريخ.

إن السبيل للمضي قدما هو أن تحترم جميع الأطراف الهدوء الذي توطدت فيه مصر وأن تتواصل مع السكان المدنيين في قطاع غزة بدلا من معاقبتهم دون وجه حق. وأدعو إسرائيل إلى السماح بوصول إمدادات كافية ويمكن التنبؤ بها إلى السكان وضمان وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وإلى تيسير مشاريع الأمم المتحدة المتوقفة.

كما أؤكد مجددا قلقني العميق إزاء الانقسام الفلسطيني الذي يزداد عمقا باطراد. وأدعو حماس وجميع الفصائل الفلسطينية، في واقع الأمر، إلى العمل بصورة عاجلة على إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. وينبغي عمل ذلك بطريقة تسمح لعملية السلام بالمضي قدما. فشعب فلسطين يستحق، في هذه الفترة

لإعادة تأكيد دور مجلس الأمن في دعم الطرفين فيما يبذلانه من جهود من أجل تحقيق الحل المتمثل في دولتين من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها مقومات الحياة تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

”وبالطبع، فإن المجلس يبقى الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك - مرة أخرى بطبيعة الحال - قضية فلسطين، قيد نظره. وما برح المجلس يعقد مناقشات بشأن تلك الحالة ويتلقى إحاطات إعلامية شهرية عنها من الممثل الخاص للأمين العام وإدارة الشؤون السياسية. وفي حين شهد العام الماضي إحراز بعض التقدم في عملية السلام منذ عقد مؤتمر أنابوليس واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فإن مجلس الأمن ما زال يساوره قلق بالغ إزاء الحالة على الأرض.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد وجوب تجنب الطرفين الأعمال التي تقوض الثقة ويمكن أن تفسد بنتائج المفاوضات حتى يتسنى إحراز تقدم في عملية السلام وتحسين أحوال الشعب الفلسطيني على أرض الواقع.

”في الوقت ذاته، يود مجلس الأمن تسليط الضوء على جهود السلطة الفلسطينية من أجل إصلاح القطاع الأمني، والتعاون بين الجانبين في هذا الصدد، مع الإشارة كمثال إلى التقدم المحرز في المجال الأمني في حالة مدينة جنين وإلى نشر الخدمات الأمنية الفلسطينية مؤخراً في الخليل. ويأمل مجلس الأمن في أن يتواصل التعاون بغية أن يتسع نطاق هذا

يسري الآن أن أعطي الكلمة لممثل رئيس مجلس الأمن.

السيد باليسترو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب اللجنة بالنيابة عن السفير خورخي أوربين، الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. إنه يأسف شخصياً لعدم تمكنه من الانضمام إلى هذه المجموعة من الأصدقاء في الاحتفال بهذا اليوم الهام حيث أنه موجود حالياً خارج نيويورك في عمل رسمي لمجلس الأمن وطلب مني تلاوة البيان التالي بالنيابة عنه.

”أود أن أعرب للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف عن خالص امتناني لتوجيه الدعوة لمخاطبة هذه الجلسة الرسمية بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

”نجتمع في هذا اليوم، كما نفعل منذ عام ١٩٧٨، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذا العام، شهد المجتمع الدولي سلسلة من الجهود والمبادرات البناءة التي تضطلع بها الأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنطقة وما وراءها. ويأمل مجلس الأمن أن تدفع هذه المبادرات العملية قدماً نحو تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، يستند إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ومع ميثاق الأمم المتحدة“.

”والاحتفال سنوياً بهذا اليوم باعتباره اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يتيح الفرصة

هجمات على الأراضي الفلسطينية والأراضي الإسرائيلية.

”ويرحب مجلس الأمن مع الارتياح الكبير بالإحاطات الإعلامية التي قدمها المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون إلى المجموعة الرباعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أعادوا فيها تأكيد التزامهم بالمفاوضات الثنائية الجارية من أجل إبرام اتفاق سلام يحلّ جميع المسائل المعلقة، بما فيها المسائل الأساسية، دون استثناء، على النحو المحدد في الاتفاقات السابقة. كما أعاد الطرفان تأكيد عدد من التفاهات المشتركة بشأن المبادئ التي تنظم مفاوضاتهما وطالبا باستمرار دعم المجتمع الدولي. ونحيط علما أيضا ببيان المجموعة الرباعية الصادر في وقت سابق هذا الشهر بشأن إمكانية عقد اجتماع دولي في موسكو العام القادم، بعد مزيد من المشاورات مع الطرفين، باعتبارها خطوة هامة للتوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل القريب.

”وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد دعم مجلس الأمن للمبادرات القائمة الرامية إلى تحقيق الحل المتمثل في دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧ وأؤكد من جديد على أهمية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد. ويقر المجلس بدور المجموعة الرباعية، وكذلك أهمية مبادرة السلام العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية بوصفهما عنصرا إقليميا رئيسيا في عملية السلام هذه، ويشجع على استمرار بذل جهود نشطة في هذا الصدد.

التقدم ليشمل مراكز سكانية فلسطينية رئيسية أخرى.

”ويؤكد المجلس بوجه خاص على أهمية مؤتمر باريس المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ فيما يتعلق بحشد المانحين والمستثمرين من أجل توفير الدعم المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أيضا أهمية مؤتمر بيت لحم وبرلين اللذين عُقدا في هذا العام.

”بخصوص خطورة الحالة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ما زال مجلس الأمن يساوره قلق عميق بسبب التدهور السريع في الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، كما أفاد بذلك العديد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في الميدان. وما زلنا نؤيد جميع الخطوات المتخذة لتوفير المساعدة الطارئة والإنسانية اللازمة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وندعو إلى تنفيذها دون عوائق.

”ومنذ أوائل هذا العام، شهدنا تقلصا في مستوى العنف على الأرض، يُعزى أساسا إلى فترة التهدئة التي بدأت في حزيران/يونيه، ونقر في هذا الصدد بجهود مصر في تيسير هذا التفاهم بين الطرفين. ونأمل في أن تستمر فترة التهدئة هذه رغم حوادث العنف الأخيرة. وأود أن أؤكد أنه بالنسبة لمجلس الأمن، يتعين على كلا الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تزعزع استقرار الوضع الهش وتؤدي إلى تصاعد مهلك في أعمال العنف، بما في ذلك شن

الدعم الدولي لتطلعات شعبنا نحو حريته واستقلاله وبناء دولته المتعايشة بسلام وأمن واحترام متبادل مع جيرانها، والمليية لقيم العدالة والمساواة والديمقراطية والتعددية في الرأي والمعتقد والعبادة والتداول السلمي للسلطات تجسيدا لإعلان الاستقلال الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في عام ١٩٨٨.

”إن مساندتكم لشعبنا تعزز فينا الإيمان بعدالة قضيتنا والثقة بأن التضحيات الجسام التي بذلها الفلسطينيون جيلا بعد جيل قد أثمرت تفهما دوليا أعمق لقضيتنا وتعاطفا عاليا أوسع مع أهدافنا التي شرعتها أعراف الأرض وأحكام السماء. بل إننا لنجرؤ على القول إن أحدا لن يستطيع الوقوف في وجه هذا المد الكاسح من التضامن مع حقوقنا، وأنه مهما طال الزمن، سوف ينحني المحتل ويرضخ لمشئته الضمير العالمي، الذي تمثلونه خير تمثيل.

”ما زال شعبنا يعيش عذابا لا يُحتمل ومعاناة لا تطاق. فاستمرار الاحتلال لا يحرمه من حقوقه السياسية في العيش ضمن وطن حر سيد وآمن فحسب، بل هو أيضا بممارساته وتدابيره التعسفية يحرمه من حقوقه الإنسانية ويجرد أبنائه من حرياتهم المكفولة بالقانون الدولي والإنساني، لا سيما ما تعلق منها بحفظ الأرواح وصيانة الممتلكات والحق في العمل والتنقل دون إذلال أو امتهان.

”إن الاحتلال الإسرائيلي يمعن في سياساته التوسعية، إذ يتابع، وبمعدلات غير مسبقة، عمليات الاستيطان في أراضينا، إلى جانب استمراره في بناء جدار الضم والتوسع، الذي يفصل بين الأخ وأخيه،

”وختاماً، أود أنؤكد للجنة التزام مجلس الأمن بتقديم الدعم والإسهام في النهوض بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، فضلا عن عزمه على العمل بشكل وثيق مع الطرفين في الفترة الهامة المقبلة، مرة أخرى، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد المالكي (فلسطين): السيد الرئيس، يسعدني أن أتواجد بينكم اليوم للمشاركة في هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. لقد طلب مني فخامة الرئيس محمود عباس أن أمثله وأقرأ عليكم رسالته في هذه المناسبة.

”أتوجه إليكم جميعاً، باسم شعبنا الفلسطيني وقيادته، منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا بأطيّب وأصدق التحيات المقرونة بحزب الشكر وعظيم التقدير لمشاركتكم في إحياء هذه المناسبة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة كيوم دولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع للخلاص من نير الاحتلال وتقرير مصيره وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وإجماع العالم بأسره.

”إننا إذ نشتم عاليا دوركم المؤثر في إسناد سعينا لتمكين شعبنا من تحقيق أهدافه، لنعلم يقينا أن دوركم ذلك يسهم بصورة جلية وفعالة في تعزيز التضامن العالمي مع قضيتنا العادلة وتوسيع دائرة

الدولية لا أكثر ولا أقل: انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧؛ وحل متفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي ١٩٤ (د-٣)؛ ودولتين لشعبين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن واحترام متبادل.

”لقد تمسكنا بالمبادرة العربية التي نالت استحسان العالم أجمع، ونعتبرها مدخلاً لتطوير سلام إقليمي شامل، يقدم لإسرائيل اعترافاً وتطبيعاً عربياً، مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة والالتزام بحل الدولتين. غير أننا لم نلاحظ من الجانب المقابل استجابة واضحة لهذه المبادرة الشجاعة، وتمسكنا أيضاً بمنطلقات مؤتمر أنابوليس، وأوفينا بما علينا من التزامات، وعملنا جاهدين، بالتعاون مع المجموعة الرباعية الدولية، على تكييف أوضاعنا بالتوافق مع تلك المنطلقات، وشرعنا في مفاوضات جادة ومعقدة مع الجانب الإسرائيلي للوصول إلى تسوية لكل قضايا الحل النهائي. غير أننا لم نصل إلى تسوية مرضية لأي من تلك القضايا. وهذا ليس سوء حظ، بل هو تعويق متعمد لعملية السلام، وإصرار من الجانب الإسرائيلي على فرض حل لا يضمن لنا استعادة أراضينا وحقوق لاجئين، وإمكانية بناء دولة متصلة جغرافياً، وقابلة للحياة. إننا إذ نقصد حلاً عادلاً ودائماً، ينهي العنف في هذه المنطقة مرة واحدة وإلى الأبد، فإننا نعتبر الحل المحتزاً والمشوه بمثابة البيئة الخصبية لصراع مشؤوم أكثر عنفاً ودموية. قد يندلع في هذه المنطقة، لا سمح الله، إن لم نبادر جميعاً إلى تطويقه وإنهاء أسبابه.

”ومن الضروري في هذا المقام أن نشكر كل الأطراف التي ساهمت في رعاية أو دعم عملية السلام. لكننا نجد من الواجب أن نخص الأمم

وبين الأب وابنه، وبين المريض وطبيبه، وبين التلميذ ومدرسته، وبين الفلاح وحقله.

”كما أنه يمعن في سياساته القمعية غير الإنسانية، إذ يواصل اجتياحاته لمدننا وقرانا، ويتابع اغتالاته لأبناء شعبنا، فضلاً عن زج الآلاف منهم في غياهب السجون، مثلما يشدد من العقاب الجماعي عبر فرض الحصار الظالم على قطاع غزة، مانعاً قرابة المليونين من الفلسطينيين من الوصول إلى كفايتهم من الطعام والوقود والعلاج والتعليم والتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة.

”وفوق هذا كله، فإنه ينشر أكثر من ستمائة من الحواجز بين مدننا وقرانا، لتعطل حركة مواطنينا وتبطئ، بل وتشل أحياناً، مبادلاتنا التجارية الداخلية، مما يؤثر بصورة كارثية على مستقبل التنمية في بلادنا.

”أما بالنسبة للقدس، عاصمة دولتنا المنشودة، وحجر الزاوية في أي حل عادل ودائم، فإن الاحتلال يعمل ما بوسعه لأجل تهويدها من خلال تضيق الخناق على سكانها، وتهجيرهم وتطويق أحيائهم بالمستوطنات، في تهديد صارخ لعروبة المدينة ومعالمها الإسلامية والمسيحية. وعلى الرغم من عسف الاحتلال، وامتهانه اليومي المتعمد لحقوقنا كشعب وكرامتنا كبشر، فإننا ماضون دونما تردد في استراتيجيتنا المؤسسة على الحوار والمفاوضات سبيلاً وحيداً لحل هذا النزاع، وللوصول به إلى نهاية تضمن الأمن والاعتراف لأحد طرفيه، والحرية والسيادة لطرفه الآخر.

”إننا في تعريفنا لأهدافنا لا نجتري بدعة ولا مغالاة، فنحن نطالب بما نصت عليه الشرعية

سأعلق الجلسة الآن لوضع دقائق بغية تمكين ضيوفنا من مغادرة القاعة. أود أن أشكر مرة أخرى أصحاب المعالي، رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وممثل رئيس مجلس الأمن، ووزير خارجية السلطة الفلسطينية على تشریفنا بحضورهم في هذا الاحتفال التذكاري وعلى رسائلهم الهامة.

عُلفت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هـ. م. غ. س باليهاكارا، ممثل سري لانكا ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد باليهاكارا (سري لانكا) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة) (تكلم بالإنكليزية): لقد توليت مسؤولية رئاسة اللجنة الخاصة بصفتي الممثل الدائم الجديد لسري لانكا. ويسرني بالغ السرور أن أشارك في هذه الجلسة، تحت قيادتكم، سيدي الرئيس. وأود أن أهنئكم على ما قدمتموه من توجيهات إلى اللجنة الهامة التي تترأسونها.

وبينما نحتفل بيوم التضامن هذا الهام، لا يزال صنع السلام أكثر المواضيع هيمنة على الخطاب في الكثير من محافل الأمم المتحدة. غير أن أوضح مثال على الطابع المحير للسلام هو الصراع في الشرق الأوسط، إذ أن الهدف المتفق عليه المتمثل في تعايش إسرائيل وفلسطين، في أمان وسلام، باعتبارهما دولتين لم يتحقق حتى الآن.

لقد أعطى مؤتمر أنابوليس زخماً جديداً للمفاوضات المباشرة صوب تحقيق حل الدولتين بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

المتحدة بالشكر والامتنان الخالص، فهي المنظمة الأمية التي صانت قضيتنا، ومدت يد العون لشعبنا، وشرعت من الأحكام والتوصيات ما شكل أساساً لا يمكن تجاوزه في البحث عن الحل العادل والدائم والشامل. إننا ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دورها المحوري، إلى أن يتم إحقاق الحق وينال شعبنا ما استلزم من حقوقه.

”نجدد لكم جميعاً امتناناً وتقديراً لجهودكم الخيرة والمخلصة، ومواقفكم التضامنية الثابتة مع قضية شعبنا، مثلما نجدد العهد بالثبات على إيماننا بالسلام الذي تصبو إليه شعوب منطقتنا كافة، سائلين الله جل وعلا أن ينعم علينا بمستقبل نمتنع فيه جميعاً بالأمن والاستقرار والازدهار“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): معالي الوزير، إن حضوركم اليوم يعزز من أهمية هذا الاحتفال. ونحن ممتنون لكم لمشاركتكم شخصياً. أود أن أطلب منكم نقل تحياتي لفخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، وشكرنا الحار على رسالته هذه التي تتسم بأهمية سياسية بالغة.

أود أن أنقل لرئيس السلطة الفلسطينية، نيابة عنا جميعاً، مشاعر تضامننا مع الشعب الفلسطيني في تطلعاته وكفاحه من أجل مستقبل مزدهر ضمن دولة آمنة وقابلة للحياة وذات سيادة، يعترف بها المجتمع الدولي اعترافاً كاملاً. أود أيضاً أن أؤكد للرئيس محمود عباس، ولرئيس الوزراء الفلسطيني، ولكم، سيدي الوزير - وللشعب الفلسطيني برمته من خلالكم - التصميم الثابت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على مواصلة جهودها، حسبما تطالبنا الجمعية العامة بذلك، بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

عليها عن وقوع أزمة تزداد سوءاً على الدوام، وهي لا تريد الاعتماد على المساعدة الإنسانية في الأجل القصير فحسب، بل تهيئ أيضاً بيئة للتدمير المادي وندوباً نفسية ستحرم الفلسطينيين من تمتعهم بحقوق الإنسان لأجيال مقبلة.

وأدى وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى إشاعة بعض التفاؤل بأنه بعد عام من فرض القيود الشديدة، قد يتم إدخال الوقود والسلع الأساسية الأخرى إلى قطاع غزة. ومع ذلك، ومنذ وقف إطلاق النار، لم يمر أي تحسين كبير في الحالة الإنسانية في غزة. ومع ذلك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد أكثر من أربعة أشهر من وقف إطلاق النار، دخلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة. وبدأت الهجمات بإطلاق الصواريخ مرة أخرى، مثلها مثل عمليات توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع.

وعلى النحو المعتاد، فإن السكان المدنيين هم الذين يدفعون أبهظ ثمن. وتم إغلاق المعابر المؤدية إلى قطاع غزة. ولم يسمح بإدخال الوقود لمخطة غزة لتوليد الكهرباء. ولم يسمح بإدخال الأغذية لمراكز الأمم المتحدة لتوزيع المعونة التي يعتمد عليها معظم سكان غزة. ولم يسمح بدخول الصحفيين إلى غزة. كما تضررت المستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي من جراء انعدام الكهرباء والوقود. ووردت تقارير جديدة صباح هذا اليوم بفتح نقاط عبور معينة، ونأمل أن يؤدي فتح نقاط العبور إلى تخفيف الحالة وأن يستمر.

وما زالت المسألة الرئيسية تتمثل في ما إذا كانت العملية السياسية ستؤدي إلى إحراز نتائج ملموسة فيما يتعلق بتمتع الشعب الفلسطيني بحقوق الإنسان. وتود اللجنة الخاصة أن تشير إلى أن حماية حقوق الإنسان عنصر أساسي إذا أُريد استمرار جهود السلام ونجاحها في نهاية المطاف.

غير أن تحقيق تلك الأهداف في الموعد المحدد يبدو مستحيلاً، كما أشار إلى ذلك الكثيرون، بمن فيهم الأمين العام هذا الصباح. بيد أننا نشعر بالتفاؤل لأن الحوار بين الطرفين متواصل على مختلف المستويات، ولأن الميسرين لا يزالون يدعمون هذه العمليات بفعالية ويدفعون بها قدماً.

وعلى نحو خاص، نحن نقدر الجهود المستمرة والحيثية التي يبذلها الأمين العام والأمم المتحدة في ذلك الصدد. وبطبيعة الحال، ستساعد تلك الجهود على الحلولة دون أن تلقي التطورات السلبية بظلالها على الحوار الحيوي للغاية من أجل تحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعاً، ولا سيما تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف من خلال حل الدولتين.

وفي غضون ذلك، لا تزال اللجنة الخاصة تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. ويسجل التقرير الذي قدمته اللجنة إلى الدورة الحالية للجمعية العامة حقائق هذه الحالة. ويواصل الاقتصاد الفلسطيني الانكماش في الضفة الغربية من جراء عمليات الإغلاق ونقاط التفتيش واستمرار بناء الجدار الفاصل وزيادة عدد المستوطنات والمستوطنين. وآثار تلك الأنشطة على السكان آثار مثيرة للقلق. ولا تقلص بشكل حاد حرية تنقل الفلسطينيين وتمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فحسب، بل أيضاً يخاطر استمرار الاعتماد على المعونة الإنسانية والدعم بإنشاء مجتمع مبتلى بالتبعية. وبطبيعة الحال، لن يكون مثل ذلك المجتمع قادراً على الاستدامة وتوفير سبل العيش لنفسه في المستقبل.

إن تدهور الحالة الإنسانية في غزة، مع وجود أكثر من ٧٠ في المائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، أمر يدعو إلى الأسى العميق، وخاصة المعاناة التي تتحملها النساء والأطفال. وأسفرت سياسة عزل غزة وفرض عقوبات

”ومرة أخرى، نود أن نبدي تضامنا مع الشعب الفلسطيني وأن نتأمل مأساة ذلك الشعب في سياق احتلال إسرائيل غير القانوني لأرضه. ونؤكد مجددا على عزمنا على مضاعفة الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة وشاملة لقضية فلسطين، بما في ذلك الحالة السيئة للاجئين، ووفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وفي العام الماضي، احتفل الشعب الفلسطيني رسميا بالذكرى السنوية الستين لاتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، الذي قسّم فلسطين التاريخية وأدى إلى الظلم والمأساة التي فرضت على شعبها في عام ١٩٤٨، المعروف بعام النكبة. وتم الاستيلاء بالقوة على أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين التاريخية، وتدمير ٥٣١ من المدن والقرى الفلسطينية وطرد أو تشريد ٨٥ في المائة من السكان. ونتيجة لذلك، ما زال حوالي ٤,٦ ملايين لاجئ فلسطيني مشتتين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

”ولفترة أربعة عقود، ظلت إسرائيل تنفذ سياسات وممارسات متعمدة وغير قانونية تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية وخصائصها وطبيعتها. وقامت إسرائيل فعليا بضم تلك الأراضي بتنفيذ سياستها الاستيطانية غير القانونية، ومنذ عام ٢٠٠٣، بنائها بصورة غير قانونية للجدار في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها.

”وفي هذه المناسبة الهامة، من الحتمي التأكيد مجددا على الدعم الذي تقدمه حركة عدم

ولا يمكن تعليق احترام حقوق الشعب الفلسطيني وحمايتها. وفي هذا اليوم للتضامن، على الأطراف المعنية والمجتمع الدولي أن يعيد التزامه بإيلاء اهتمام عاجل واتخاذ تدابير فورية لمعالجة هذا الوضع وتصحيحه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد ه. م. غ. س باليهكار، الممثل الدائم لسري لانكا، على بيانه الهام وعلى قيادته للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وهي لجنة توأم للجنة، إن جاز لي القول. كما أشكره على الفعالية التي تولى بها رئاسة تلك اللجنة. وحالما وصل إلى نيويورك، كلف نفسه فورا عناء زيارتنا لتنسيق أعمالنا، وأشكره على عمله في رئاسة تلك اللجنة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة إلانا نونيس موردوتشي، القائمة بالأعمال للبعثة الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، التي ستتلو رسالة موجهة من معالي السيد فليبي بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

السيدة نونيس موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتلو رسالة باسم السيد فليبي بيريز روكي، وزير خارجية جمهورية كوبا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والشعب الكوبي، في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”مرة أخرى يشرفني أن أحاطب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والشعب الكوبي، في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي.

الإغلاق غير القانوني لغزة والعقاب الجماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين بأكملهم. ويتحتم وقف موجة العنف في ذلك الإقليم، بما في ذلك وقف امتدادها إلى الضفة الغربية، ويتحتم فتح الحدود مع غزة على الفور لتمكين حركة البضائع والبشر وتخفيف الأزمة الإنسانية الطاحنة.

”وتؤكد حركتنا مجددا الحاجة إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والطويل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية. إن إسرائيل مستمرة في الاستهانة بقواعد القانون الدولي وترفض بصورة منهجية الامتثال لأكثر من ١٠٠ قرار لهيئات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك أكثر من ٦٠ قرارا لمجلس الأمن، وتفلت من العقاب. يجب على المجتمع الدولي ألا يؤجل البحث عن حل عادل ونهائي لهذه المسألة لأن الشعب الفلسطيني طالت معاناته وطال انتظاره كثيرا للعدالة والحرية.

”في السعي من أجل السلام، يمكن للشعوب العربية أن تعول دائما على التضامن الكامل من الشعب الكوي. واسمحوا لي أنؤكد مجددا تطلع كوبا إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لشعوب الشرق الأوسط بأسرها، دون استثناء، بما يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير والسيادة في دولته المستقلة، على أساس حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

”أعنتم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن أرفع وأسمى آيات عرفاني لكم، ولأؤكد من جديد دعم

الانحياز لكفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، وهو موقف دافعنا عنه بقوة خلال الأعوام. وتكرر الحركة شعورها بالقلق حيال ازدياد تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة من جراء استمرار سياسات وممارسات إسرائيل غير القانونية، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المستمرة، التي أسفرت عن معاناة كبيرة ومشاق للشعب الفلسطيني.

”إن حركة عدم الانحياز رفعت صوتها بصورة منتظمة في العديد من المنتدىات الدولية بغية دعم الشعب الفلسطيني في مطلبه العادل لإنشاء دولة ذات سيادة ومستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومؤتمرات رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز أكدت مجددا على ذلك الالتزام على أعلى مستوى.

”قامت بلدان عدم الانحياز مرة أخرى، في المؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في تموز/يوليه الماضي في طهران، باستعراض الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأعربت عن بالغ أسفها لمعاناة شعبها تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي والطويل. ورفضت كذلك استمرار حرمان ذلك الشعب من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، فضلا عن التمتع الكامل بدولتهم المستقلة وذات السيادة.

”وفي مواجهة الحالة الحرجة للغاية في قطاع غزة، كررت حركة عدم الانحياز دعوتها إلى إنهاء

”لا تزال منظمة المؤتمر الإسلامي ثابتة في تأييدها للشعب الفلسطيني وتضامنها معه. وفي سبيل ذلك، فإن المنظمة مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة عملية سلام الشرق الأوسط على بلوغ هدفها المتمثل في إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق والتزامات مؤتمر أنابوليس.

”تؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي استئناف المفاوضات المباشرة بين زعماء فلسطين وإسرائيل وتأسيس دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات الحياة، وتعيش جنباً إلى جانب مع دولة إسرائيل، وذلك من خلال مفاوضات سلمية.

”ثمّة حاجة إلى أن يكثف المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، جهوده من جديد لدعم مفاوضات عملية أنابوليس بين الجانبين والتنفيذ الكامل لخارطة الطريق باتجاه إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية. وقد أتاحت نتائج مؤتمر أنابوليس فرصة كبيرة للتوصل إلى حل دائم يتضمن قيام دولتين، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لمتابعة تنفيذ ذلك“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطلب من السفير بوتاغيرا أن ينقل إلى وزير خارجية أوغندا ورئيس الدورة الخامسة والثلاثين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي خالص امتنان اللجنة لبيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة، والذي سيتلو رسالة واردة من فخامة السيد جاكايما

حكومة وشعب كوبا القوي لكم وتضامنهاما الثابت في الاضطلاع بمهامكم الأساسية في رئاسة اللجنة“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفارة نونيس موردوشي على نقلها هذه الرسالة المهمة من رئيس حركة عدم الانحياز. وأطلب منها نقل خالص امتنان اللجنة إلى وزير خارجية كوبا بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

يسعدني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد فرانسيس بوتاغيرا، الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو بياناً بالنيابة عن وزير خارجية أوغندا، رئيس الدورة الخامسة والثلاثين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): ألقى هذا البيان بالنيابة عن وزير خارجية جمهورية أوغندا، السيد سام كوتيسا، بصفته رئيس الدورة الخامسة والثلاثين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي.

”ما زال اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يتيح فرصة للمجتمع الدولي لتركيز اهتمامه على حقيقة أن قضية فلسطين لا تزال بلا حل وأن الشعب الفلسطيني لم يحصل بعد على حقوقه غير القابلة للتصرف كما حددتها الجمعية العامة. واليوم يأتي الاحتفال بهذا اليوم في وقت يواصل الفلسطينيون العيش تحت الاحتلال والصراع، ولكن أيضاً في وقت تطرح فيه مبادرات سعياً لحل القضية الفلسطينية.

”تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تجاه قضية فلسطين حين حل تلك المسألة. ومنظمة المؤتمر الإسلامي تتمسك تمسكاً قوياً بقضية فلسطين وتلتزم بشدة بتسويتها بصورة عادلة وسلمية. إن موقف المنظمة وأساس ومبادئ حل الصراع مبنية بوضوح في بلاغات المنظمة وإعلاناتها وقراراتها.

بالحل السلمي، الذي ظل بعيد المنال لعدة عقود، هذه المشكلة المعقدة ونحث عليه. ونحن واثقون بأن جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام، بما في ذلك الأمم المتحدة، سيواصلون العمل بلا كلل في سبيل تسوية مشكلة الشرق الأوسط التي طال أمدها. وينبغي أن لا تضع مرة أخرى الفرصة الحالية للتوصل إلى حل من خلال مبادرة السلام الجارية في الشرق الأوسط بين إسرائيل وفلسطين. وينبغي عدم إتاحة المجال لأعمال العنف لإخراج عملية السلام عن مسارها. فالعنف لن يؤدي إلا إلى نتائج عكسية ومزيد من العنف. إننا نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس تجاه الأعمال العسكرية والانتقامية، التي اتصفت بها الحالة في الشرق الأوسط على مدى العقود الستة الماضية.

”إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هو أهم الحقوق الأساسية، ويجب أن يُجسد ليس في إقامة دولة فلسطينية فحسب وإنما أيضا في تمتعه بجميع حقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام تلك الحقوق. إن قائمة انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني التي وضعتها هيئات وخبراء حقوق الإنسان لمقيدة وبغيضة أخلاقيا من حيث أنها تكشف عن الانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين والإهانات التي يتعرضون لها والتي هي غير مقبولة على الإطلاق بأي معيار من معايير حقوق الإنسان. ونحن إذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الشهر المقبل، يجب علينا أن نكرس أنفسنا من جديد لحماية واحترام حقوق

كيبوتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، بصفته رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني تمثيل فخامة جاكايا مريشو كيبوتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وتلاوة رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني بالنيابة عن فخامته.

”حددت الأمم المتحدة هذا اليوم في السنة التوجيهية باعتباره مناسبة خاصة للإعراب بمزيد من الرمية عن قلقنا الجماعي وتأييدنا جميعا لكل الحقوق غير القابلة للتصرف التي يناضل الشعب الفلسطيني من أجلها يوميا في تاريخ أمته. ويجب أن يكون تضامننا الفعلي أيضا شاغلا يوميا رئيسيا والتزاما أخلاقيا للمجتمع الدولي بأسره. ولا بد لنا من مرافقة نضالهم المشروع ودعمه تحت راية الأمم المتحدة إلى أن تتحقق تطلعاتهم وحقوقهم بالكامل.

”يحق لأبناء الشعب الفلسطيني، شأن جميع الحاضرين هنا اليوم، التمتع بسيادة الدولة القومية في المجتمع الدولي التي ما فتئوا يقاتلون من أجلها طوال كفاحهم. إنهم يكافحون ببسالة ليقموا الدولة القومية. إن لدى الفلسطينيين كل المقومات التاريخية والثقافية للأمة. ما يحتاجونه هو وطن يحققون فيه تطلعاتهم الوطنية لإقامة الدولة. وقد تم التعدي أكثر على مطالبهم المشروعة في عام ١٩٦٧ من خلال احتلال أراضيهم التي يقولون بحق إنها أراضيهم.

”وفي ذلك الصدد، نؤيد الحل القائم على دولتين والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. ونؤكد من جديد التزامنا

حصار قطاع غزة، بالإضافة إلى تكثيف إسرائيل سياستها الاستيطانية واستيلائها على المزيد من الأراضي الفلسطينية مع استمرار أعمال بناء جدار الفصل العنصري وتشديد إجراءات العقاب الجماعي والاقتحامات اليومية لمدن وقرى الضفة الغربية، وهدم المنازل واقتلاع أشجار الزيتون، الأمر الذي قوّض الجهود العربية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلامة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ووضع عملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية على مسار غير منتج نتيجة لتسارع وتيرة الاستيطان للضفة الغربية واستمرار المستوطنين في اعتداءاتهم على القرويين الفلسطينيين، وذلك تحت حماية الجيش الإسرائيلي.

لقد أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية في أكثر من مناسبة أن المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن تكون جدية لتنتج عملية سلام جدية، وأنه طالما تستمر إسرائيل في بناء المستوطنات وأعمال الحفريات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وما حولها وإحداث التغييرات الديموغرافية والجغرافية على الأرض الفلسطينية، فإن إقامة الدولة الفلسطينية الحقيقية أصبحت مهددة تهديدا حقيقيا.

لقد أكد التقرير الصادر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عن كبير أساقفة جنوب أفريقيا ديزموند توتو، الذي رأس لجنة تقصي الحقائق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالنظر في الاعتداءات الإسرائيلية على بيت حانون، أن قصف هذه المدينة والحصار المفروض على قطاع غزة من قبل السلطات الإسرائيلية يشكلان إهانة للمجتمع الدولي وللإنسانية، وأن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في بيت حانون تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان ويمكن وصفها بجرائم الحرب. بالإضافة إلى ذلك، تتصاعد المخاوف من احتدام التوتر والصدامات نتيجة لاستمرار إسرائيل في محاولاتها وإجراءاتها لتهويد مدينة القدس وتغيير معالمها

الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

”لقد ظلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ثابتة ومتسقة في دعمها للشعب الفلسطيني. وتزانيا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأفريقي ورئيسه الحالية، تود أن تحيي الشعب الفلسطيني في هذا اليوم، وأن تنقل تأييدنا لقادته في مسعاهم التاريخي لإيجاد حل سلمي ودائم للقضية الفلسطينية ولتحقيق السلام العادل في جميع أنحاء الشرق الأوسط“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ماهيغا على قراءة هذه الرسالة الهامة من فخامة جاكاي كيكويي، رئيس تزانيا ورئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يحيى المحمصاني، السفير والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيلقي بيانا بالنيابة عن السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، بداية أود أن أنقل إليكم وإلى السادة أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحيات السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وأن أعرب لكم عن تقديره العميق للدور الإيجابي والفاعل الذي تقوم به اللجنة في الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عمليات السلام.

يأتي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام في ظل استمرار الاحتلال والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بأشكال مختلفة، وخاصة

وفي هذا، فإن مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، هي مسؤولية كبيرة في إدارة هذا النزاع وقيادته نحو عملية سلام جدية، تعيد الحقوق لأصحابها وترفع الحصانة والحماية عن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته وانتهاكاته، التي تهدد كافة الفرص المؤدية إلى تحقيق السلام المنشود.

ختاماً، أتوجه بالتحية والشكر إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان على جهودها لنصرة قضية الشعب الفلسطيني، ومساعدته على استعادة حقوقه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإقامة الدولة الوطنية المستقلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد محمدي على هذه الرسالة المهمة من معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ونشكره جزيل الشكر.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن للقس إدوين ماكوي، الأمين العام لمجلس جنوب أفريقيا للكنائس، الذي سيتكلم نيابة عن منظمات المجتمع المدني الناشط في مجال القضية الفلسطينية. وحالياً، يقود القس ماكوي بعثة للتوعية في الولايات المتحدة الأمريكية، نظمتها حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

القس ماكوي (مجلس جنوب أفريقيا للكنائس)
(تكلم بالإنكليزية): أشكركم جداً يا سيدي على عملكم رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولإتاحتم لنا شرف مخاطبة هذا الجمع اليوم بينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. سأستغل هذه الفرصة لأربط ما بين خبرتي في مجال الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وما شهدته

التاريخية والسكانية. لقد حذرت جامعة الدول العربية من خطورة هذا الموقف، مطالبة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية الدولية بالتدخل العاجل لوقف تلك الممارسات الإسرائيلية باعتبار أن القدس الشرقية هي أرض محتلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وتُطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتشكل حمايتها وحماية تراثها الإنساني والتاريخي وحماية مقدساتها مسؤولية أساسية للمجتمع الدولي. كما أنها قضية من قضايا الوضع النهائي، ولعلها من أكثر هذه القضايا حساسية وتمس مشاعر ملايين المؤمنين في جميع أنحاء العالم. وهي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية والمساس بها وبالمسجد الأقصى المبارك هو أمر يجب ألا يتم تجاوزه.

ورغم الآمال التي علقها الفلسطينيون على الجهود الدولية لإحياء عملية السلام بعد مؤتمر أنابوليس، فإن تلك الجهود ومع الأسف لم تُفلح في تحقيق التقدم المنشود على مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. فنحن اليوم ندور مجدداً في نفس الحلقة المفرغة مع ما نشهده من تطورات غير مواتية لإحياء عملية السلام ودخول المفاوضات مرحلة من التعسر وعدم وضوح الرؤية نتيجة لتردد الجانب الإسرائيلي في حسم أمره باتجاه السلام. وفي ضوء ذلك، فإن الجانب العربي ما زال يؤكد تمسكه بمبادرة السلام العربية، التي تستند إلى الشرعية الدولية، وتسعى إلى تحقيق السلام الشامل والدائم للنزاع العربي - الإسرائيلي، بما يحقق الاستقرار والأمن والازدهار لكافة شعوب المنطقة، هذه المنطقة التي عانت لعقود طويلة من الحروب وإراقة الدماء وانعدام الاستقرار. إن ما يسعى إليه الجانب العربي هو سلام غير منقوص، سلام يعيد الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وهو السلام الذي يضمن الاستقرار والأمن للجميع في هذه المنطقة المضطربة من العالم.

نلسون مانديلا، إلا عندما صوت عام ١٩٩٤، وكان قد تجاوز منذ فترة طويلة الستين من العمر.

وننتج عن تحديد مواصفات الوظائف أن بعض الوظائف لا تُتاح إلا لفئات محددة من المجتمع في جنوب أفريقيا. فالشخص الذي قال في عام ١٩٥٤ إن الطفل الأسود يجب أن يتعلم أننا [نحن السود] لا نستطيع إلا جلب المياه وحمل الحطب لم يكن سوى هندريك فيروود، أحد الآباء المؤسسين لنظام الفصل العنصري. وهندريك فيروود نفسه هو من ربط بين الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل. لقد استغل نظام الفصل العنصري في أفريقيا أيضا إيماننا بالمسيحية والبيوريتانية والكاليفينية والأصولية الوطنية لحماية وتعزيز موقفه الفكري.

إلا أنه كانت لدينا حركة لمكافحة الفصل العنصري داخل جنوب أفريقيا، وكنا نكافح من أجل جنوب أفريقيا غير العرقية، وليس من أجل جنوب أفريقيا التي يتمتع بالحقوق فيها السود وحدهم. وقد قال رئيسنا، نلسون مانديلا، عام ١٩٩٤، إنه يجب ألا تعاني هذه الأمة مجددا أبدا من قمع شخص للآخر. وكان كفاحنا من أجل التحرير توكيدا لكفاحنا لتأكيد الكرامة الإنسانية ومساواة جميع الشعوب وحقوق الإنسان لجميع الشعوب. وهذه المقاومة التي خضناها كانت مقاومة لكل شعب جنوب أفريقيا في وجه الفصل العنصري، ولا سيما عندما وجدت تعبيرا في بدايات الثمانينيات عبر السلطات المحلية السوداء، والمجلس الثلاثي ومؤتمر جنوب أفريقيا الهندي، وهي كيانات كانت قائمة أساسا على تحسين مبدأ فصل شعب جنوب أفريقيا. وقد أوضحنا تماما أن الفصل لا يمكن أن يعني أبدا المساواة.

لقد آمننا بالميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب بنفس الطريقة التي استمددنا فيها الشجاعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لأن تلك الأمثلة قدمت تأكيدا بأن الفصل

حديثا فيما يتعلق بالحالة في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة.

لقد عانينا، أثناء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، من نظام التمييز والقمع، حيث كانت الكراهية العرقية سائدة بشكل كبير. لقد استعمل الفصل العنصري الإيديولوجية والقوانين مستخدما الشرطة والجيش لتجريم السود في بلدنا الحبيب. وأدى ذلك التجريم إلى الاحتجاز والحبس، مما أدى إلى وجود طائفة كاملة من المساجين السياسيين، والأشخاص الموضوعين قيد الإقامة الجبرية، وإلى حظر المنظمات السياسية والقيادات السياسية المشروعة.

لقد استخدم الفصل العنصري أيضا القانون لكي يتفق تفسيره النهائي مع أهواء حكام الفصل العنصري. ومن ضمن القوانين التي كانت لدينا، أقم قانونا الأرض لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ بانتوستانات في بلدنا، فاصلة السكان السود بعضهم عن بعض وفصلتنا كذلك عن البيض، مما تسبب في أن تحتل أغلبية الشعب ١٣ في المائة فقط من الأرض. وكانت لدينا وزارات عرقية مختلفة، مثل وزارة شؤون السكان الأصليين، ووزارة شؤون الملونين، ووزارة شؤون الهنود، للتحكم بحركة وتدفق الأشخاص في مختلف أرجاء البلد. وقد تعزز ذلك أكثر عبر إدخال قانون مجموعات المناطق، مما يحدد أماكن إقامة الأشخاص بمجموعات محددة من المناطق، على أساس عرقي صرف. وكانت لدينا ازدواجية في وزارات التعليم في بلدنا، وازدواجية في الخدمات الاجتماعية، وهو ما شكل ضغطا عظيما على الخزينة. وكثيرا ما كانت أوجه عدم المساواة تلك من نظام الفصل العنصري باهظة الثمن.

ولكن أوجه عدم المساواة هذه تُظهر أيضا انعدام الاحترام لحقوق الإنسان. وقد حرمننا من حق التصويت؛ ولم ينل هذا الحق واحد من أعظم قادة العالم، الرئيس السابق

مفلسا سياسيا واقتصاديا بفعل الضغط الدولي وسحب الاستثمارات.

إننا نريد أن نصدق أن الأمم المتحدة اضطلعت بدور هام في تحريرنا في جنوب أفريقيا. ونحث الأمم المتحدة على أن تفعل الأمر ذاته، بينما نشهد ممارسة السلطات في إسرائيل لنظام الفصل العنصري في هذه المرحلة من تاريخ البشرية. لقد اعتمدت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها عام ١٩٧٣. وإذ ترعرعت أنا في ظل نظام الفصل العنصري، أعتقد أن الاتفاقية ذاتها تنطبق على الفصل العنصري الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية الآن.

وكما أشرت سابقا، أوجه التشابه بين الفصل العنصري في إسرائيل والفصل العنصري في جنوب أفريقيا قد أوضحها هيندريك فيروود عندما قال إن إسرائيل، شأنها شأن جنوب أفريقيا، هي دولة فصل عنصري. ولقد قامت دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وحكومة الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل والدفاع عنها. ويساورنا القلق، نحن أعضاء المجتمع المدني، إزاء ما قُدم إلى الحكومة الإسرائيلية من تبرعات تجاوزت ٣ بلايين دولار، مما يُمكن الحكومة الإسرائيلية من توفير الأموال لمواصلة حربها على السكان الأبرياء في غزة والضفة الغربية.

وقد أُتيحت لي فرصة زيارة الأراضي المحتلة كمراقب للانتخابات أمثل حكومة جنوب أفريقيا أثناء انتخابات عام ٢٠٠٥، كما زرت المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٦. وقد وقفت على انتهاكات لا توصف لحقوق الإنسان، انتهاكات أفدح مما شهدناه إبان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وشهدت الطريقة التي يتم بها إنشاء مجتمعات للمستوطنين وإخراج الشعب الفلسطيني من أرضه بصورة تدريجية. وعلمت بعمليات تدمير المنازل

العنصري جريمة ضد البشرية. إن الحركة الدولية لمكافحة الفصل العنصري، حيث أثبت أشخاص عاديون محبون للسلام والعدل رفضهم للظلم وللطبيعة الشيطانية للفصل العنصري، مثلت منارة أمل وقوة للعديد منا عندما كنا نعاني من وطأة الألم والظلم بسبب الفصل العنصري. ونحن نقدر كيف وضع أشخاص عاديون من حركة مكافحة الفصل العنصري ضغطا على حكوماتهم للتحرك ضد نظام الفصل العنصري.

من المهم أن نشدد، بوصفنا منظمات المجتمع المدني، على الرابط الذي لا ينفصل الذي نراه بين عملنا وعمل الحكومات الديمقراطية. وسنشجع الحكومات على إيجاد طرق نستطيع من خلالها زيادة التعاون بيننا في سعينا المشترك نحو السلام والعدل حيث يغيبان في العالم، ونأمل أن تقوم بذلك.

وأثناء كفاحنا في جنوب أفريقيا، تعلمنا أهمية الاهتمام بالآخرين باعتباره عنصرا من عناصر تأكيد إنسانيتنا المشتركة. فعندما نتكلم عن أوبونتو، نقول إننا نفر بآنة لا يمكننا أن نكون بشرا إلا ببناء على طريقة معاملتنا للآخرين.

لسوء الطالع، نحن نشهد انعداما فادحا لهذا التراحم في حالة الشعب الفلسطيني. وقد استجابت الحركة الدولية لنداء المضطهدين في جنوب أفريقيا من أجل شن حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات. وقد احتجت كنائس ونقابات وحركات فنية وثقافية على سياسات وإجراءات الفصل العنصري. وقطعت شركات علاقاتها مع عاصمة نظام الفصل العنصري. وتركيز الكثيرين على الدعم المقدم إلى حكومتنا هو ما أفضى في آخر المطاف إلى نهاية ذلك النظام. فنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لم يستسلم من تلقاء نفسه، ذلك أنه أصبح

من الأطفال وتتركهم في حالة مأساوية، مثلما قال متكلمون سابقون.

ونود أن نشجع المجتمع الدولي على النظر في الكيفية التي يمكن بها مواصلة تطبيق القانون الدولي حتى يتسنى، في يوم من الأيام، لسكان الأراضي المحتلة في الضفة الغربية أيضا التمتع بالحرية، ويتم الاعتراف بهم كمجتمع من مجتمعات العالم، مثلما حدث لنا، نحن شعوب جنوب أفريقيا. نحن ممتنون لذلك، وبوصفنا منظمات مدنية نحدد التزامنا بالسعي إلى سلام عادل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة الفلسطينيتين. وإذ أتكلم الآن، فإن حركتنا تنمو، ونحن نشكر أعضاء اللجنة على إتاحة الفرصة لنا لإطلاعهم على أنشطتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ماكوي على بيانه. ومن خلاله، أود أن أشكر أيضا جميع منظمات المجتمع المدني التي تعمل بدون كلل في جميع أرجاء العالم من أجل إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على إسهاماتها القيمة في عمل اللجنة. والواقع أن للجنة علاقات شراكة قوية للغاية تشري بشكل كبير مناقشتها وأنشطتها الرامية إلى تعزيز الجهود للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية.

يشرفني الآن أن أعلن عن تلقي اللجنة لرسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات، فضلا عن وزراء خارجية، ومنظمات حكومية ودولية. وأود أن أذكر بأن تلك الرسائل ستُنشر في نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة. غير أنني أود أن أتلو أسماء المسؤولين الذين بعثوا تلك الرسائل، بالترتيب الذي تلقتها به الأمانة العامة.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: فخامة رئيس جمهورية غينيا وفخامة رئيس جمهورية إيران

في نابلس والخليل وطولكرم والعديد من المجتمعات المحلية الأخرى. ووفقا للتقارير التي نتلقاها خلال ما نقوم به من عمل في المنطقة مع مجلس الكنائس العالمي في تلك المنطقة، من الواضح أن هذه الانتهاكات متواصلة حتى هذه اللحظة.

هناك أوجه تشابه كبير بين الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وما نشهده في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، ولو أنها قد تكون غير متطابقة. وأكثر ما آلني، كرجل دين، هو عندما رأيت كيف يمنع الفلسطينيون من الوصول إلى أمكانهم المقدسة بسبب جدار الفصل العنصري والحواجز الطرقية، التي لا تمنع الفلسطينيين من زيارة أقاربهم وأصدقائهم فحسب، بل تحرم الأطفال أيضا من حرية الحصول على التعليم من خلال إجبارهم على اجتياز نقاط التفتيش للوصول إلى المدارس.

كما رأيت كيف أن شركات متعددة الجنسيات، مثل كاترلر، تستخدم عرباتها المصفحة في تدمير المنازل. وبالتالي، فإن "حملة إنهاء الاحتلال" تدعو إلى سحب الاستثمارات من الشركات التي تدعم الظلم الممارس على شعب فلسطين. علاوة على ذلك، لاحظنا أن قوات الدفاع الإسرائيلية تستخدم معدات من شركة موتورولا في المراقبة والاتصالات. والهدف الرئيسي هو فصل الشعب الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني والتفرقة بين أفراد الشعب الفلسطيني.

لا بد من انخراط المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذه الجهود. ونرى أنه يجب أن نفعل شيئا ما بشأن الجدار، وحدود عام ١٩٦٧، التي يزداد تضييقها، وإزاء ازدياد عدد السجناء السياسيين، وحرمان العديد من الفلسطينيين من حرية الحركة، وتعريض الأطفال للإرهاب من جانب قوات الأمن الإسرائيلية عندما تحلق فوق مناطق مثل غزة، مختربة حاجز الصوت وتحديث رعبا يصدم العديد

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من المنظمين الحكوميتين الدوليتين التاليتين: الاتحاد الأوروبي والأمن العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبطبيعة الحال، ما زالت اللجنة تتلقى رسائل. وكما قلت سابقا، إن تلك الرسائل ستنتشر في نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين.

وأود، باسم اللجنة، أن أعرب عن تقديري الصادق لرؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية وللحكومات والمنظمات الدولية التي ذكرتها من فوري، فضلا عن من سيوجهون رسائل إلينا في المستقبل ولجميع المشاركين في هذه الجلسة على جهودهم المستمرة والرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وعلى الدعم الذي قدموه دوماً للأنشطة المكلفة بها اللجنة.

إن البيانات التي استمعنا لها اليوم ورسائل التضامن التي تلقيناها تدل مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي الثابت لإرساء السلام في الشرق الأوسط واستيفاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. ويمكنني أنؤكد لجميع المشاركين على أن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن تدخر وسعا في بلوغ تلك الأهداف.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض منصور، السفير والمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): باسم الشعب الفلسطيني وقيادته، أود أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر من خلالكم أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، على نحو ما فعلت اللجنة في الأعوام السابقة. كما أود أن أعرب عن امتناننا لشعبة حقوق الفلسطينيين على جميع الأعمال التي

الإسلامية وفخامة رئيس الجمهورية الفيدرالية للبرازيل وفخامة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية وسمو أمير دولة قطر وجلالة ملك المغرب وجلالة ملك البحرين وفخامة رئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية وفخامة رئيس الجمهورية التونسية وفخامة رئيس جمهورية السنغال وفخامة رئيس جمهورية مصر العربية وفخامة رئيس جمهورية ناميبيا وفخامة رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية وفخامة رئيسة جمهورية الفلبين وفخامة رئيس جمهورية تركيا وفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفخامة رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وفخامة رئيس جمهورية نيكاراغوا وفخامة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وجلالة السلطان يانغ دي - برتوان سلطان بروني دار السلام وفخامة رئيس جمهورية إندونيسيا وفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وفخامة رئيس الجمهورية اليمنية وفخامة رئيس جمهورية بوركينا فاسو وجلالة ملك الأردن.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالين: دولة رئيس وزراء تايلند ودولة رئيس وزراء جمهورية بلغاريا ودولة رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية ودولة رئيس وزراء الهند ودولة كبير مستشاري حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية ودولة رئيس وزراء جمهورية مالي.

كما تلقت اللجنة رسائل من وزراء الخارجية التالين: معالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ومعالي وزير خارجية اليابان ومعالي أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية ومعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوتسوانا ومعالي مساعد وزير خارجية كولومبيا.

قراراتنا ومواصلة الحفاظ على ما يكاد أن يكون توافقا في الآراء الذي نحظى به في تأييد مشاريع القرارات تلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فلسطين على كلماته التي يتردد صداها في قلوبنا وعقولنا. ونشكره على كل الأعمال التي يقوم بها وعلى إسهامه القيم في عمل هذه اللجنة.

قبل أن أرفع هذه الجلسة الرسمية، أود أن أشكر كل من ساهم في نجاح هذا الحدث. وأود أن أشكر، بصفة خاصة، مسؤولي شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية وكل من عملوا بهدوء وكفاءة وراء الكواليس، وفي مقدمتهم المترجمون الشفويون. كما نعرب عن عميق امتناننا للمترجمين وموظفي غرفة الاجتماعات.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه سيفتتح معرض ثقافي فلسطيني، تنظمه اللجنة بالاشتراك مع بعثة المراقبة عن فلسطين، الساعة ١٨/٠٠ هذا المساء، كما ذكر السفير منصور للتو. وسيكون المعرض في بهو مبنى الجمعية العامة، بجوار مدخل الزوار. ويحمل معرض هذا العام عنوان "الفلسطينيون: ٦٠ عاما من النضال والأمل الدائم". والجميع مدعوون لحضور هذا الحدث، الذي سيتبعه، بالطبع، حفل استقبال تقيمه اللجنة بهذه المناسبة.

وفي نهاية هذه الجلسة، الساعة ١٣/٠٠، الجميع مدعوون لمشاهدة عرض فيلم في قاعة احتفالات مكتبة داغ همرشولد. يحمل الفيلم عنوان "الأرض بتكلم عربي". وقد شاهدت هذا الفيلم وأوصي ألا يضيّع أحد الفرصة لمشاهدة هذه الرواية، لأنها ستكون دون شك تجربة ممتعة.

أود أن اختتم هذه الجلسة بتوجيه الشكر إلى الجميع على مشاركتهم النشطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

تقوم بها لجعل هذا الاحتفال المناسبة الناجحة التي نعلمها جميعا.

كما أود أن أعرب عن شكرنا لجميع من حضر هذا الاحتفال، وتكلم في هذه المناسبة وبعث رسائل وأدلى بيانات ووجه خطابات - بلغت حتى الآن حوالي ٥٠ رسالة، إن كان حسابي دقيقا - بمن في ذلك رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. ونحن نشكرهم جميعا.

إننا نؤمن بأن مضمون تلك الرسائل، فضلا عن هذا الاحتفال نفسه، تبعث في شعبنا القوة لمواصلة كفاحنا بالمزيد من العزيمة بغية إنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأرض التي احتلتها في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وإنشاء دولتنا الفلسطينية بالذات في تلك الأرض، وعاصمتها القدس الشرقية؛ والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وعلى أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

نشكر اللجنة مرة أخرى، ونرحب بهذا الدعم الدولي الهائل والكلمات التي خرجت من عقول وقلوب الجميع هنا، وبخاصة من شخصيات مثل رئيس الجمعية العامة. وصدى هذه الكلمات يتردد في آذاننا، نحن الشعب الفلسطيني. وبكل هذا الدعم، نأمل أن نحتفل، ربما في العام المقبل أو حتى قبل ذلك، بميلاد الدولة الفلسطينية. أشكر الجميع شكرا جزيلًا.

أنا واثق من أن لدينا أمور إضافية يتعين القيام بها هذا المساء. سنبدأ النقاش حول قضية فلسطين وأعتقد أن لدينا هذا المساء معرضا، أتعشم أن نحضره جميعا. ويشمل المعرض صورا عن فلسطين. وإن لم تخني الذاكرة، سيكون هناك أيضا حفل استقبال. نأمل أن يكون جميع أصدقائنا الموجودين هنا وغير الموجودين هنا معنا خلال هذا النقاش وفي جميع الأنشطة اليوم وغدا. ونأمل، في المقام الأول، أن يظهروا عزم المجتمع الدولي عبر التأييد الكبير لمشاريع